ISSN: (3006-8614)
E-ISSN: (3006-8622)
Journal of Alma'rifa for Humanities
available online at: https://uomosul.edu.iq/womeneducation/almarifa/

Individual representation in Alfiyyah Ibn Malik(d. 672 AH) study and analysis

***Hajer Khalil Ibrahim,**

Prof.Dr.
Muhammad Thanoon Younis

Department of Arabic language,
College of Education for Girls,
University of Mosul,
Nineveh , Iraq

***Corresponding author e-mail:**
hajerkhalil89@gmail.com

***Keywords*:**
representation,
individuals,
Alfiyyah,
Ibn Malik.

ARTICLE INFO

Article history:
Received **19. Feb.2023**
Accepted **16. Mar.2023**
Available online **3.Jan.2024**

Email:
almarefaa.ecg@uomosul.edu.iq

ABSTRACT

Out of love to revive our authentic Arab heritage, the researchers decided to address in my research paper an aspect that I thought should be dealt with, namely: (Individual representation in the Alfiya Ibn Malik (d.672 H). The research was divided into two requirements: the first one dealt with the most important issues of concern (representation) and the single examples of Alfiya Ibn Malik. The second one had the largest part of the research, (individual representation). As it was divided into three sections that variety between single examples and their corresponding ones of dual and plural examples. At the end, a conclusion comes with the most important results.

© 2024AJHPS, College of Education for Girls, University of Mosul.

Journal of Alma'rifa for Humanities
Journal of Alma'rifa for Humanities

التَّمْثِيل الإفرادي في ألفيَّةِ ابن مَالك (ت672هـ) دراسة وتحليل

الباحثة هَاجر خليل إبراهيم **أ.د.محمَّد ذنُّون يُونس**

قسم اللغة العربية / كلية التربية للبنات/ جامعة الموصل

الخلاصة:

الحمد لله وكفى وصلاة على عباده الذين اصطفى. وبعدفحباً مني لإحياء تراثنا العربيّ الأصيل، ارتأيتُ أن أُعالج في ورقتي البحثية جانباً رأيتُ أنه ينبغي أن يُعالج ألا وهو: (التَّمْثِيل الإفرادي في ألفيَّة ابن مالك (ت672هـ) دراسة وتحليل)، وفي دراستي وقع الاختيار على ألفيَّة ابن مَالك المعروفة بـ (الخُلاصة)، وقسّم البحثُ على مطلبينِ: المطلب الأوّل عالجت فيه أهم القضايا التي تهمُّ (التَّمْثِيل) والأمثلة المفردة في أمثلة ألفيَّة ان مَالك، أمَّا المطلب الثَّاني فقد كان له النَّصيب الأكبر من البحث وهو (التَّمْثِيل الإفرادي) إذْ قُسم على ثلاثة أقسام تنوعت بين الأمثلة المفردة وما يقابلها من الأمثلة المثنَّاة والجموع، تليها خاتمةٌ بأهم النتائج، وانتهت ورقتي البحثية بثبتٍ للمصادر والمراجع المُعتمدةِ.

الكلمات المفتاحية: (التمثيل)(الافرادي)(الألفية)(ابن مالك).

المطلب الأَوّل

-التَّمْثِيل

عند تحديد المصطلحات وبيان مفاهيمها ينبغي أن يرجع أولاً إلى المعنى اللغوي؛ لأنَّه الأصل الذي يقوم عليه المعنى الاصطلاحي، وذلك وفق التَّفصيل الآتي:

فالمِثَال لغةً: ما جُعل مقداراً لغيره، وجمعه: (مُثُل) وثلاثة أمثلةٍ...و(التَّمْثِيلُ): تصوير الشَّيء كأنَّه تنظر إليهِ، وأرادَ بقوله: التَّصوير، بأن يُقَالُ: مثّل الشَّيْء، أيْ: صوَّره، ومثلت له هذا الشَّيء إذا صرت له مِثاله بكتابةٍ أو غيرها، وتمثّل بمعنى: تصوَّ[1].

قال ابن فارس (ت395هـ): ((الميم والثاء واللام، أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مناظرةِ الشَّيء للشيء، وهذا مثل هذا، أيْ: نظيره، و(المِثل والمِثَال) في معنى واحد،... وجمع (المِثَال): أمثلة))[2]، ولذلك يُقَالُ: تماثلَ العليلُ للشفاءِ، أيْ: قاربَ البرء، فصار أشبه بالصَّحيحِ من العليلِ المكروبِ، بينما يفرقُ الرَّازي (ت606هـ) بين المَثْل (بالفتح) والمِثْل (بالكسر) فيرى أنَّ المَثْل (بالفتح) تعني: المشاكلة من بعض الجهات، والمِثْلَ (بالكسر) تعني: المساواة في جميع الجهات، وتمَام المَاهيَّة [3].

أمَّا التَّمْثِيل في الاصطلاح: فالمِثَال: ((هو الجزئي الذي يُذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد ولو بمثالٍ جَعلي))[4]، والتَّمْثِيلُ: هو ((إثبات حكم واحد جزئي لثبوته في جزئي آخر، بمعنى مشترك بينهما، والفقهاء يسمونه (قياساً)، والجزئي الأوّل فرعٌ والثَّاني أصل، والمشترك علةٌ وجامعٌ، كما يُقَالُ: العالم مؤلف، فهو حادث كالبيت، يعني حادث لأنَّه مؤلف، وهذه العلة موجودة في العلم، فيكون حادثاً))[5]، أمَّا الشَّاهد: فـ((هو الجزئي الذي يذكر لإثبات القاعدة كآية من التنزيل أو قول من أقوال العرب الموثوق بعربيَّتهم))[6]، يعني أن المِثَال جزئي من جزئيات القاعدة، يُذكر لإيضاح القاعدة، والشَّاهد جزئي يُذكر لإثبات القاعدة، وكل ما يصلح شاهداً يصلح مثالاً بدون

---

(1) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: مادة (مثل)، 612/11، والامثال والمثل والتمثل والمثلات في القران الكريم، سميح عاطف الزين:19.

(2) مقاييس اللغة، ابن فارس: مادة (مثل)، 297/5.

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزَّركشي: 491/1.

(4) إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد، الألوسي:60.

(5) التَّعريفات، الجرجاني: 243، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي: 507/1.

(6) إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد: 60.

العكس، ولو لم يعتبر الصّلوح للإثبات والصّلوح للإيضاح لم يكن الأمر كذلك، فإن العمومية حينئذ وإن تحققت بالنظر إلى ذاتيهما لكن بالنظر إلى الغرض لا تتحقق، بل يكونانِ بالنَّظر إلى الغرضِ متباينينِ تبايناً كلياً أو جزئياً، وذلك لأنَّه لو اشترط في كل منهما أن لا يقصد به الغرض المقصود من الآخر مع ما قصد منه يتحققُ التَّباين الكلي، لكن يكون الجزئي الذي يقصدُ منه الإثبات والإيضاح واسطة، وإن لم يشترط كما هو الظَّاهر يتحققُ التَّباين الجزئي وهو العموم من وجه،كما أن الشَّاهد يجب أن يكون نصاً فيما يستشهد به ولا يكون محتملاً لغيره، بخلاف المِثَال فإنه يكون محتملاً لما أورد لتوضيحهِ[1].

- **أنواع المفردات:**

وعليه فاللفظ المُفْرد الموضوع ينقسم عند النَّحْويينَ إلى ثلاثة أقسام؛ هي:

أ- الاسم:

عرَّف عبَّاس حسن الاسم بأنه: كلمة تدلُّ بذاتها على شيءٍ محسوس، مثل: نحاس، بيت...، أو شيء غير محسوس يُعرف بالعقل، مثل: شجاعة، مروءة... وهو في الحالتينِ لا يقترن بزمن[2]، وقد بلغ عدد الأسماء المُفْردة التي تمثَّل بها ابن مَالك في ألفيَّتِهِ (مئةً وسبعةً وخمسين)، نكتفي مِنْهَا بذكر المِثَال الوارد في باب (المُعْرَب والمَبنيّ):

وَمُعْرَبُ الأسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا[3]

يعني أنَّ ما سلِم من شبه الحرف هو الـ(معرب)، ولمَّا كان المعرب على قسمينِ: ظاهر الإعراب (صحيح)، ومقدر الإعراب (معتلّ)، أتى بمثال للإعراب الظاهر وهو: (أرْضٍ)، ومثال من الإعراب المقدّر وهو: (سُمَا)، وهى لغة من اللغات الواردة في الاسم[4].

وجوَّز الشَّاطبي (ت790هـ) أن يكون مقصوراً من(سَمَاء) ضد (أرْض) وهو أنسب من جهة التَّنظير، إذ نظير أرْض: سَمَاء، والمتعيَّن في النَّظم الأول؛ لأنَّ قصر الممدود ضرورة، ولا داعي إليها مع إمكان التَّخريج على غير ما يقتضيها؛ ولأنَّه يكون فيه التَّنصيص على الإعراب التَّقديري، ويكون المأخوذ من هذا البيت حينئذ فائدتينِ: ((حصر

(1) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : 1447/2.

(2) ينظر: النَّحْو الوافي: 26/1.

(3) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو، ابن مالك: 2.

(4) ينظر: شرح المكودي على الألفيَّة في علمي الصَّرف والنَّحْو، المكودي: 10/1.

الاسم في الإعراب والبناء، وكون الإعراب لفظياً أو تقديرياً، وبهذا يسقط قول من قال: لا فائدة في هذا البيت))[1] ، ونلحظ أن المِثَالينِ اللذين أوردهما ابن مَالك يرجعان في نمطِهما وشكلِهما إلى فئةِ الأسماءِ.

وفي باب (الكلامُ ومَا يتألفُ مِنْهُ) يقول:

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ للنُّونِ مَحَلّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوَ: صَهْ وَحَيَّهَلّ[2]

أيْ: إذا دلَّت الكلمة على الطَّلب، ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل أمر، نحو ما مثَّلَ به النَّاظم من (صهٍ و حيَّهلّ)، واستعمال ابن مَالك هنا لـ(حَيَّهل) طلباً منه للإيجاز في القول، والسّرعة في الدَّلالة، وهي مبنية على الفتح عند ابن يعيش (ت643هـ) ويجوز تنوينها، فتقول: حيّهلاً بالألف، ومن أمثلته على ذلك: حيّهلَّ الثريدَ، بمعنى: أحضره وقرّبه، وحيّهلّ بفلان، بمعنى: ائتِ بهِ، وحيّهلْ على الصَّلاة، بمعنى: أقبلوا عليها، وحيّ إليّ، بمعنى: سارعوا إليّ[3].

وخصَّ النَّاظم (اسم فعل الأمر) بالذِّكر دون اسم الفعل المضارع، نَحْوُ قوله تعالى: ﴿ **فلا تَقُل لهُمَا أُفٍّ**﴾ **[الإسراء: 23]**، أيْ: أتضجَّرُ، واسم الفعل الماضي، نّحْو قوله تعالى: ﴿**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعدونَ**﴾ **[المُؤمنونَ: 36]**، أيْ: بَعُدَ، فكان يلزمه التفريق بَيْنَ الاثنينِ أيْضاً؛ إذْ إنَّه كما ينتفي كون الكلمة الدَّالة على الطَّلب (فعل أمر)عند انتفاء قبول النَّون، كذلك ينتفي كون الكلمة الدَّالة على معنى المضارع فعلاً مضارعاً عند انتفاء قبول (لم) كـ (أوَّه) بمعنى: أتوجَّع، وينتفي كون الكلمة الدَّالة على معنى الماضي فعلاً ماضياً عند انتفاء قبول التاء كـ (هيهاتَ) بمعنى: بَعْدَ، فكان الأَوْلى أنْ يقول:

وَمَا يَكُنْ مِنْهَا لِذي غَيْرِ مَحَل فَاسْمٌ كَهَيْهَاتَ وَوَيْ وَحَيَّهَلْ

أيْ: وما يكن من الكلمات الدَّالة على معاني الأفعال الثلاثة غيرَ محلٍّ لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم[4].

ب – الفعل:

لدلالة الفعل على الزَّمن أثر في ربط النَّحْويينَ بَيْنَ صيغة الفعل والزَّمن، فقسموا الفعل إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، وهو ما دلّ على الزَّمن الماضي، ومضارع: هو ما دلّ

---

(1) حاشية أبي العباس سيّد أحمد بن محمد ابن حمدون بن الحاج على شرح الإمام أبي زيد سيدي عبد الرحمن المكودي، ابن حمدون: 42/1.

(2) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 2.

(3) ينظر: شرح المفصل: 10/3.

(4) ينظر: مختار الصحاح، الرازي: 327/1، وشرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمَّى اكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض: 252/2.

على الزَّمن الحاضر أو المستقبل، وجعلوا القسم الثَّالث وهو (الأمر) يدخل ضمن الدلالة على زمن المستقبل مع دلالته على الطَّلب، وقد ذكر السيرافي (ت368هـ) أن سيبويه (ت180هـ) ومن نحا نحوه: يُقسِمُ الفعل على ثلاثة أزمنة: ماضٍ، ومستقبل، وكائن في وقت النّطق، وهو الزَّمان الذي يُقَالُ عليه الآن، الفاصل بين ما مضى ويمضي، وأمَّا الماضي فإنه يختصّ مثالاً واحداً، والحال والمستقبل الذي ليس بأمر يختصَّانِ ببناء واحد إلا أن يدخل عليه حرف يخلص له الاستقبال، وهو (سوف)، (والسين)، و(أنْ) الخفيفة[1].

وقد بلغ عدد الأفعال المُفْردة التي تمثَّل بها ابن مَالك (خمسين) فعلاً، تتوزع بين الأفعال الصحيحة التي بلغت (أربعة وثلاثين) فعلاً صحيحاً، والأفعال المعتلة التي بلغت (ستةَ عشرَ) فعلاً، والأفعال المتصرّفة (أربعة وأربعين) فعلاً، والجامدة (ستة) أفعال، وقد وردت هذه الأفعال كلها بصيغة المبنيّ للمعلوم، نذكر مِنْهِا قول ابن مَالك في باب (الفاعل):

وَتَاءُ تَأنِيثٍ تَلِي المَاضِي، إذَا كَانَ لأُنْثَى؛ كَـ((أَبَتْ هِنْدُ الأذَى))[2]

يعني: أن الفعل الماضي إذا أُسند إلى مؤنَّث لحقته تاء ساكنة تدلُّ على كون الفاعل مؤنَّثاً، ولا فرق في ذلك بَيْنَ المؤنَّث الحقيقي، والمؤنَّث المجازي، فمثال الحقيقي قوله: (أَبَتْ هِنْدُ الأذَى)، وكان حق هذه التاء ألاّ تلحقه؛ لأنَّ معناها في الفاعل، إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جازَأن يدلّ ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل[3]، وإنما وجب التأنيث في هذا ((لئلا يتوهم أن هنالك فاعلاً مذكراً منتظراً))[4]، كأن نقول مثلاً: هند قام أبوها.

أمَّا الأفعال المبنية للمجهول فقد وردت في موضعينِ وتمثلت بالفعلينِ (يُنْتَحَى، وضُمِنَ)، يقول ابن مَالك في باب (النَّائب عن الفاعل):

وَاجْعَلهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِي المَقُول فِيهِ: يُنْتَحَى[5]

كثيرًا ما يحذف الفاعل، لكونه: معلوماً أو مجهولاً أو عظيماً أو حقيراً أو غير ذلك: فينوب عنه فيما له من الرفع، واللزوم، ووجوب التَّأخير عن رافعه المفعول به، مسندًا

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه ، السيرافي: 11/1.

(2) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 17.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ابن عقيل: 87/2.

(4) ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النَّجار: 2 / 17.

(5) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 18.

إليهِ، ثُمَ بين إن كان الفعل مضارعًا: يُضم أوله، ويُفتَح ما قبل آخره، كقولك في: (يَنْتَحِي)، يُنْتَحَي[1].

ج- الحرف:

أقدم تعريف للحرف نلمسه عند النُّحْاة تعريف سيبويه؛ إذْ يقول: ((فالكلم اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[2]، ومثَّل للحرفِ بـ(لام الإضافة، وواو القسم، وسوف، وثم) ونحوها، ووافقَ على هذا التعريف ابن يعيش فيقول: ((هو ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفكَّ من اسم أو فعل يَصحبُه))[3]، وعرَّفه ابن السَّرَّاج باعتبار وظيفته فقال: إنَّ الحروف لا يجوزُ أن يُخبَر عنها، ولا يجوزُ أن تكون خبراً ومثَّل للحرف بـ(من، وإلى)[4].

وقد بلغ مجموع الحروف التي تمثَّل بها ابن مَالك (ستة) أحرف، وهي حسب ورودها في أبيات الألفيَّة: (هل، وفي، ولم، ونعم، وبلى، ولا)، نكتفي مِنْهَا بذكر المِثَال الآتي، وهو قول ابن مَالك في باب (الكلام وما يتألف منه):

سِوَاهُمَا الحَرْفُ كَ(هَلْ وَفِي وَلَمْ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَـ(يَشَمْ)[5]

وقد أشار ابن مَالك بهذه المثل إلى أنواع الحروف: فإن مِنْهَا ما لا يختصُّ بالأسماء، ولا بالأفعال فلا يعمل فيها شيئًا؛ كـ(هل)، تقول: (هل زيد أخوك؟)، و(هل يقوم؟)، ومِنْهَا ما يختصُّ بالأسماء فيعمل فيها؛ كـ(في) فهي مختصَّة بالأسماء، نحو: ﴿**وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ**﴾ **[الذاريات:22]**، ومِنْهَا ما يختصُّ بالأفعال فيعمل فيها؛ كـ(لم)، فهي مختصَّة بالأفعال، نحو: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**﴾ **[الإخلاص: 3]**[6].

---

(1) ينظر: شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك، ابن النَّاظم: 1/ 167، وشرح المكودي على الألفيَّة في علميّ الصَّرف والنَّحْو: 1/ 96 .

(2) الكتاب: 12/1.

(3) شرح المفصل: 3/8.

(4) ينظر: الأصول في النَّحْو: 37/1.

(5) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 12.

(6) ينظر: ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك: 38/1.

المطلب الثَّاني

التَّمْثِيل الإفرادي:

وهـو **لغـةً**: مصـدر مشـتقّ مـن الفعـل الثلاثـيّ المزيـد بـالهمزة (أفـرد) علـى زنـة (إفعـال) مـن الجـذر (ف، ر، د)، الـذَّي يـدلُّ علـى معنـىً واحـد هـو: الوحـدة، والفـرد: الـوترُ، ويُجمَـعُ على أفراد وفُرَادَى على غير قياس[1].

وأمَّـا **اصـطلاحاً** فهـو: حالـة مـن حـالات الاسـم إذا لـم يكـن مثنـىً ولا مجموعـاً، وهـو مـن فعـل المـتكلم إذا مـا أراد أن يفـرد آحـاد الجمـع أو يفـرق بَـيْنَ الاثنـينِ فـي المثنَّـى، و ذكـر النَّحْويـونَ أن الاسـم ينقسـمُ إلـى المُفْـرد والمثنَّـى والجمـعِ، والمُفْـرد هـو: الأصـل منهمـا [2]، مثـل: (رجـل، و امـرأة)، وهـو بـذلك قسـيم المثنَّـى والجمـع، وقـد يُثنَّـى المُفْرد ويجمـع إذا مـا كـان قـابلاً لـذلك وتـوافرت فيـه شـروط التثنيـة أوْ الجمـع، كمـا أنـه محـطٌّ كثيـر مـن الأحكـام اللغويـة والنَّحْويـة، وهـذا لا يعنـي أن المثنَّـى والمجمـوع لا ينالهـا شـيء مـن ذلـك، بـل تعنـي أن هـذه الحالات وغيرها من الأحكام الطارئة أكثر دوراناً في المُفْرد وأشد التصاقاً بهِ وتأصيلاً.

والمُفْـرد عِنْـد اصْـطِلَاح الْمُحَقِّقـين مـن النُّحَـاة: ((هُـوَ الملفـوظ بِلَفْـظ وَاحِـد بِحَسـب الْعـرف؛ إِذْ نظرهم فِي اللَّفْظ من حَيْثُ الْإِعْرَاب وَالْبناء))[3].

وتلخَّـص ممّـا تقـدم ذكـره أنَّ الإفـراد طريقـة صـياغة المُفْـرد، الـذي يـدلُّ علـى الواحـد، وهو امتداد للمعنى اللغوي الذي يدلُّ عليهِ الفعل (أفرد – يُفرِدُ) أيْضاً.

1- الأمثلة المفردة:

ومـن أنـواع الأمثلـة المُفْـردة الـواردة فـي الألفيَّـة (العَلْـم) الـذي ينقسـم إلـى أقسـام متعـددة باعتبـارات مختلفـة، منهـا أنـه ينقسـم إلـى مفـرد ومركـب، ومـن ثـم نتنـاول فـي هـذا المبحـث الأعـلام المُفْـردة التـي وردت فـي أمثلـة ابـن مَالـك وقـد تشـكلت وتنوعـت هـذه الأعـلام إلـى أنواع متعددة على التفصيل الآتي:

1-أعلام الأناسي:

أول مـا يبـرزُ لنـا مـن أعـلام الأشـخاص فـي أمثلـة ابـن مالـك (زَيْـدٌ)، وهـو مصـدر (زادَ، يزيـدُ، زيـداً، زيـادةً)، وكـذلك (أحْمَـد)، و(سَـعِيد)، و(عُمَـر)، ولاشـك أن اختيـار النَّحْـويين للعلـم الأول (زَيْـد) اختيـار ذكـي وجيـد؛ فهـو اسـم ثلاثـيّ مُعـرب مُنصـرف سـهل

(1) ينظر: مقاييس اللغة: مادة (فَرَدَ)، 500/4.

(2) ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي: 127/1.

(3) م. ن: 829/1.

خفيف ساكن الوسط ، فيه أجمل ما في الأسماء العربيَّة من جرس موسيقي بديع، ولذلك أحبه ابن مالك وأورده في أمثلتهِ، ومع حبه لـ(زَيْد) فقد كان عنده هو الضَّارب غالباً، ومن أمثلة ابن مَالك على ذلك قوله في باب (مَا لا ينصرف):

فَوْقَ الثَّلاَثِ، أوْ كَجُورَ، أو سَقَرْ أو زَيْدٍ: اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ[1]

فهذه هي العلَّة الثَّالثة ممَّا يمنع مع العلمية، وهي (التَّأنيث)، فإن كان بزيادة التاء منع من الصَّرف مُطلقاً، سواء زاد على ثلاثة أحرف كـ(طلحة)، أو لم يزد كـ(هبة)، وسواء كان علماً مذكراً أو علماً مؤنثاً كما مثَّل، وإن كان التَّأنيث بالمعنى لم يؤثر إلا في أربع صور، وهي:

الأوْلى: أن يكون على ثلاثة أحرف.

الثَّانية: أن يكون على ثلاثة أحرف إلاّ إنَّه مُحرك الوسط كـ(سَقَر).

الثَّالثة: أن يكون على ثلاثة أحرف ساكن الوسط إلاّ أنه أعجمي كـ(ماه).

الرابعة: أن يكون على ثلاثة أحرف ساكن الوسط إلاّ أنه منقول من المُذَكَّر إلى المؤنَّث كـ(زَيْد) إن سَمت بِهِ امرأة[2].

أمَّا الاسم الثَّاني(أحَمْد) فقد وردَ مفرداً في موضعينِ، إذْ يقول ابن مَالك في باب (التَّرخيم):

وَلاَضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ(أَحْمَدَا)[3]

أشارَ ابن مَالك إلى حذف أواخر الكلم للضرورة في غير النّداء، فمثلما تحذف أواخر الكلم في النّداء (التَّرخيم)؛ فإنها تحذف في غير النّداء للضرورة؛ بشرط كونها صالحة للنداء كـ(أحمد)[4]، وهو من الأسماء العربيَّة الأصل، وهو على وزن صيغة التَّفضيل (أفعل) من الفعل (حَمَدَ) ومعناه: ((خلاف الذَّم، يُقَالُ: حمدتُ فلاناً أحمده؛ إذا كثرة خصاله المحمودة غير المذمومة))[5].

أمَّا الاسم العَلم الثَّالث (سَعِيد) الذي يحمل دلالات السَّعادة والرَّاحة والتي تضفي على المِثَال نوعاً من الاستقرار والهدوء النفسي؛ ومع ذلك نجد أن ابن مَالك لم يتمثَّل بِهِ مُفْرَداً.

---

(1) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 49.

(2) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفيَّة ابن مالك، ابن قيم الجوزية: 748/2.

(3) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 45.

(4) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الخضري: 201/2.

(5) مقاييس اللغة: مادة (حَمِدَ): 2/ 100.

وتبرزُ لنا بعد هذه الأسماء أسماء أخرى كاسم (عَلِي) و(عمر) اللذين لم يردا مفردينِ أيضاً. ولعلَّ اسم (جَعْفَر) أول اسم رباعيّ يظهر في أمثلة ابن مَالك، فقد وردَ مفرداً في موضع واحد، يقول فيه ابن مَالك في باب (العَلَمُ):

اسْمٌ يُعَيّنُ المُسَمَّى مُطلَقَا عَلَمُهُ: كَـ(جَعْفَرٍ، وَخِرْنِقَا)[1]

وعرّف ابن مَالك العَلَم بأنه: ((الاسم الذي يعين مسمَّاه مطلقاً، أيْ: بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة))[2]، ومثل بأعلام (الأناسيّ) كـ(جعفر) وهو من أسماء الرجال مشهورٌ، وهو. أيضا ((أبو قبيلةٍ من عامر، وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر، وهم الجعافرة))[3].

وكان اسم (خَالِد) ثاني اسم رباعي يظهرُ لنا في أمثلة ابن مَالك، استعمله سيبويه قبله، وكثر ذكره عند المُبرّد، إلاّ أن ابن مَالك لم يتمثَّل بهِ مفرداً.

ومن الأعلام التي تمثَّل بها (عامر، وأدد، وفضل، وعماد) فقد وردت مُفْرَدة في موضع واحداً فقط، وَأمَّا الأعلام الأُناس الأخرى كـ(ويعمر، وعمرو)، فلم ترد مُفْرَدة في أمثلة ابن مالك وإنما وردت ضمن تركيب.

ب – أعلام الحيوان:

كان للحيوان الأثر الكبير في نفوس العرب عامةً، والنُّحاة خاصَّة؛ لارتباطهم بِهِ، وحاجتهم إليهِ، لذلك أكثروا التَّمْثِيل بِهِ و الحديث عنه، ومن مظاهر هذا التعلق أن العرب كانت تسمّي أبناءها بأسماء الحيوان: كأسد، وكلب، ونمر، وذئب، قالَ الجاحظ (ت255هـ): ((والعرب إنما كانت تسمي بكلب، وحمار،... وقرد، على التفاؤل بذلك))[4] ، ثُمَّ وضحَ تفاؤلهم بذلك بأن الذئب للفطنة، والكلب للحراسة واليَّقظة والكسب أيضاً... وهكذا، فقد تمثَّل ابن مَالك بلفظ (الأسْد) الذي وردَ في موضعينِ، أمَّا أنثى الأسد وهي لبوة أو أسدة فلم يتمثَّل لها بشيء، من ذلك قوله في باب (الحالُ):

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كـ(فَضْلٍ وَأَسَدْ) وَذُو ارْتِجَالٍ: كَـ(سُعَادَ،وَأُدَدْ)[5]

---

(1) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 6.

(2) شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ابن عقيل: 118/1.

(3) المقاصد الشَّافية في شرح الخُلاصة الكافية، الشاطبي: 325/1.

(4) كتاب الحيوان: 214/1.

(5) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 76.

الأسَـدُ: ((يَـدُلُّ علـى قُـوَّةِ الشَّـيْءِ، ولـذلكَ سُـمّيَ الأسَـدُ أسَـداً لِقُوَّتِـهِ، وَمِنْـهُ اشْـتِقَاقُ كُـلّ مَـا أشْـبَهَهُ، يُقَـالُ: أسْتأْسَـدَ النَّبْـتُ قَـوِيَ))[1]، كمـا تمثَّـل بصـفات الأسـد مثـل: (الغَضَـنْفَر) إذْ يقـول في باب (التَّصريف):

وَالنُّونُ في الآخِرِ كَالهَمْزِ وَفِي نَحْوِ((غَضَنفرٍ)) أَصَالَةً كُفِي[2]

يعنـي: أن النـون يحكـم بزيادتهـا فـي موضـعينِ: أحـدهما أن تكـون آخـرا بعـد ألـف قبلهـا أكثـر مـن حـرفينِ، وذلـك نحـو: (سـكران)، والآخـر أن تقـع وسـطاً وقبلهـا حرفـانِ وبعـدها حرفانِ، نحو: (غضنفر) على وزن (فعنلل)، وهو الأسد، وقيل: هو غليظ اللسان[3].

ثُمَّ ذكرَ ابن مَالك جملة من أسماء الحيوان للمذكر، فقال في باب (العلم):

اسْمٌ يُعَيّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كَجَعْفَر وَخِرِنْقَا[4]

وَقَرنٍ وَعَدَنٍ وَلاحِقِ وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ[5]

يشـيرُ البيـت إلـى إن العلـم هـو: الاسـم الـذي يـدلَّ علـى تعيـين مسـمَّاه تعيينـاً مطلقـاً؛ بـلا قيـد تكلـم أو خطـاب أو غيبـة، ويشـمل ذلـك مسـميات الأعـلام العقـلاء: مـن الأناسـيّ، وغيـرهم مـن المألوفـات، كـ(لاحق): وهـو اسـم فـرس، و(شـذقم): وهـو اسـم جمـل، و(واشـق): وهـو اسـم كلب[6].

ومـن أوصـاف الطّيـور التـي تمثَّـل بهـا ابـن مالـك (الأجـدل) والجمـع: الأجـادل، وهـو ((الصَّـقر))[7]، قـال سـيبويه: ((أجـدل صـفة بمنزلـة شـديد ولكنّـه أجـري مجـرى أفكـل))[8]، و(الأخيـل) وهـو طـائر أخضـر علـى جناحـه لمعـة تخـالف لونـه، يُقَـالُ: هـو الشَّـقراق[9]، و(اليؤيـؤ) لطـائرٍ ذي مخلـبٍ، وقـد تمثَّـل بهـا ابـن مَالـك فـي موضـع واحـد فقـط، وهـو قولـه فـي باب (التَّصريف):

وَاليَا كَذَا وَالْوَاوُ إنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا[10]

---

(1) مقاييس اللغة: مادة (أسَدَ)، 1/ 106.

(2) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 68.

(3) ينظر: شرح المكودي على ألفيَّة في علمي الصَّرف والنَّحْو: 373/1

(4) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 6.

(5) المصدر نفسه: 6.

(6) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: 124/1.

(7) المخصص، ابن سيده: 337/2.

(8) الكتاب: 73/1.

(9) ينظر: المخصص:338/2.

(10) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 68.

يعني: أن (الواو والياء) كالألف في الحكم عليها بالزيادة إن أصحبت أكثر من أصلين؛ إلا إذا تكررت في اسم ثنائي مكرر، نحو قولك: (يؤيؤ) في اسم طائر، و(وعوعا) مصدر: وعوع السبع؛ إذا صوت[1].

ومن أسماء الحيوانات المائية، تمثَّل ابن مالك بـ(الحُوت) في موضع واحد فقط، فقال في باب (جمع التَّكسير):

وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا[2]

أيْ: إنَّ صيغتا (فُعْلٌ) و (فَعَلٌ) إذا كانت معتلة (العين)، نحو: (حُوتٍ)، و(قاع)، وما أشبههما، وجمع ما جمع من الأوصاف، فإنَّ (حُوت) قد جمعت ثلاثةُ أوصاف: أن يكون معتل العين، وأن يكون اعتلاله بالواو، وأن يكون اسماً لا صفة، وأمَّا كونه اسماً فلأنه إن كان صفة فهو قليلٌ، ولم يتوسعوا في جمعهِ بغير الواو والنون، وإنما جمعوه على صيغة (أفعالٍ)، فتقول في جمع: (حُوت) أحوات، وفي جمع (قَاع) أقواع، كما يُجمع أيضاً على صيغة (فِعْلان) فتقول: حِيْتان، وقيعان، وفُهِمَ من قوله: (وقلَّ في غيرهما) إنَّ الضمير راجع إلى (حُوتٍ وقاعٍ وشبههما)، يعني أن (فِعْلان) قَلَّ في غيرهذينِ المثالينِ المقيدينِ[3]. و(الحُوت) السَّمك، وقيل: هو ما عظم منه، والجمع أحوات وحوتة وحيتانِ[4].

2 – الأعلام المؤنَّثة:

أ – أعلام الأناسيّ :

المؤنَّث من الكلمات التي يتردد ذكرها في الاستعمال اللغوي، ويختلف معناها باختلاف ما تدلَّ عليه من أنواع، وهو يدلَّ على أنثى من البشر أو الحيوان[5].

والمُفْرد العَلَم المؤنَّث: هو اسم مفرد فيه علامة التأنيث لفظاً أوْ تقديراً، ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة، مثل: (ناقة، وغرفة، وعائشة، وفاطمة، وليلى، وسلمى)، أوْ حكماً، مثل: (عقرب)، ومقدرة غير ظاهرة في اللفظ، مثل:(دار، ونار)، وغيرها من المؤنَّثات السَّماعية، ويدَّل على الإناث من النَّاس والحيوان أوْ ما يُحمل عليهما[6].

---

(1) ينظر: شرح المكودي على الألفيَّة في علمي الصَّرف والنَّحْو: 1/ 372.

(2) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 60.

(3) ينظر: المقاصد الشَّافية في شرح الخُلاصة الكافية: 7/ 149. 152 .

(4) ينظر: مقاييس اللغة: مادة (حوت)، 2/ 114.

(5) ينظر: النحو الوافي: 587/4.

(6) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 55/1.

وقد مثَّل ابن مَالك للمُؤنَّث من الأَناس في(موضعينِ) ولا بأس أن نذكر، منها ما جاءَ في باب (النَّكرة والمعرفة):

وَغَيْرُهُ: مَعْرِفَةٌ؛كَهُمْ، وَذي، وَهِنْدَ، وَابْنِي وَالغُلاَمِ، وَالذي[1]

فقد أشارَ ابن مَالك إلى أقسام المعارف الستة من خلال الأمثلة المتنوعة، وهي: ((المضمر كـ:هم واسم الإشارة كـ: ذي، والعلم كـ:هند، وما دخلت عليه أداة التعريف كـ: الغلام، والموصول كـ: الذى،وما أضيف إلى واحد من هذه كـ: ابني))[2].

ويبرزُ لنا في أعلام الإناث (هِنْدُ) حتى لا نكاد نجد غير هذا الاسم، وقد تمثَّل به ابن مَالك مفرداً في موضعينِ، إذْ يقول ابن مالك في باب (مَالاَ ينصرفُ):

وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ وَعُجْمَةٌ كَـ(هِنْدَ) وَالمَنْعُ أَحَقْ[3]

أي: ((إذا كان المؤنَّث بالمعنى على ثلاثة أحرف ساكن الوسط، ولم يبق استعماله في التذكير كـ(زيد)، ولا هو أعجمي كـ(جور) جازَ فيه وجهانِ: الصَّرف وتركه وذلك كـ(هِنْد)، إلاّ أن ترك صرفه أولى))[4].

ومن أعلام الإناث التي تمثَّل بها ابن مَالك (خِرِنْقُ) فقالَ في باب (العَلَم):

اسْمٌ يُعَيَّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَاً عَلَمُهُ: كَجَعْفَرٍ، وَخِرِنْقَا[5]

و(الخِرِنْقُ) في قواميس اللغة: ولد الأرنب، ويطلقُ على الذكر والأنثى[6]، ثم نُقل ليكونَ اسم علم فسميت بِهِ المرأة، وهي: ((خِرِنْقُ بنت بدر بن هفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى...، وقيل: هي أخت طرفة بن العبد البكريّ لأمه، وقيل: هي عمة طرفة بن العبد البكريّ))[7]. كما تمثَّل ابن مَالك بـ(سُعَاد) في موضعينِ، يقول في باب (العَلَمُ):

وَمِنهُ مَنْقُولٌ: كَفَضْلَ وأَسَدْ وَذُو ارْتِجَالٍ: كَسُعَادَ، وأَدَدْ[8]

و(سُعَادُ) من الأسماء العربيَّة الأصل التي تطلقُ على الإناث، وهي من الفعل (سِعِدِ – يَسْعَدُ)، وسَعِدَ ضد شقي، والعلم عند النَّحْويينَ ضربان: منقول ومرتجل؛ فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون منقولاً من المصدر كـ(فضل)، ومن اسم العين

---

(1) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 4.

(2) إرشاد السَّالك إلى حل ألفيَّة ابن مالك: 112/1.

(3) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 48.

(4) إرشاد السَّالك إلى حل ألفيَّة ابن مالك: 750/2.

(5) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 6.

(6) ينظر: لسان العرب: مادة (خرق)، 70/1.

(7) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي: 55/5.

(8) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 6.

كـ(أسد)، ومـن الصّـفة كـ(عبَّاس)، ومـن الجملـة كـ(شاب قرناهـا)، ومـن الفعـل المضـارع كـ(يزيد)، ومـن الماضـي كـ(شمر)اسم الفرس، والمرتجـل مـا لـم يتقدم لـه اسـتعمال قبـل العلميـة كـ(سعاد) اسم امرأة [1].

ب – أعلام الجمادات :

قسـم السَّـمرقندي (ت539هـ) الحيـوان إلـى قسـمينِ: الأول يعـيش فـي البحـر، والثَّاني: يعيشُ في البر وهو على ثلاثة أنواع:

الأول: مـا لـيس لـه دم أصـلاً: كـالجراد، والـذّباب، والخنفسـاء،... إلـخ، ولـم يتمثَّـل بهـا ابن مالك.

والثـاني: مـا لـيس لـه دم سـائل كـالأفعى، والـوزغ، وجميـع الحشـرات، وهـو أم الأرض،ونجـد أن ابـن مالـك لـم يتمثـلّ بهـذا النـوع إلاّ للأفعـى حـين قـال فـي باب(مَـا لاَ ينصرف):

(وَأَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى) مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا[2]

فقـد ضـربَ ابـن مالـك أمثلـة لألفـاظ وضـعت فـي أول أمرهـا أسـماء خاليـة مـن الوصـفية فصـرفت، ويجـوز تخيـل معنـى الوصـفية فيهـا، وملاحظـة هـذه الوصـفية بـرغم أن تلـك الألفـاظ لا تـزال باقيـة علـى اسـميتها، ومنهـا: أَجْـدَل، وَ أَخْيَـل، وَ أَفْعَـى، وهـي: اسـم لضرب من الحيات.

والثالـث: مـا لـه دم سـائل، وهـو نوعـانِ:مسـتأنس: كالـدواب، والبقـر، والـدَّجاج، والحمـام،...ونحوهـا[3]، ومـن الـدَّواب التـي تمثـلَّ بهـا ابـن مَالـك (هَيْلَـة) التـي تمثَّـل بهـا فـي باب (العَلَم):

وَقَرَنٍ، وَعَدَنٍ، وَلاحِقٍ، وَشَذْقَمٍ، وَ هَيْلَةٍ، وَوَاشِقِ[4]

و(هَيْلَـةُ): شـاةٌ كانـت لقـوم مـن العـرب، مَـنْ أسـاء إليهـا درّتْ لـه بلبَنهـا، ومـن أحسـن إليهـا وعلّفهـا نطحتـه، فكانـت العـرب تضـرب بهـا المثـل، قـال الكُمَيْـت يخاطـب الأبْـرَش الكَلْبـيّ [مـن الوافر]:

فإنّك والتَّحَوُّلَ عن مَعَدّ كَهَيْلَةَ قبلنا والحالِبينا[5]

---

(1) ينظر: شرح المكودي على ألفيَّة في علمي الصَّرف والنَّحو: 29/1.

(2) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 48.

(3) ينظر: تحفة الفقهاء : 62.

(4) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 6.

(5) ينظر: شرح المفصل: 110/1.

ومتوحش: ومِنْهَا سباع الوحوش كالضَّبع، والفهد ونحوها، ولم يتمثَّل ابن مالك لها بمثالٍ.

ثانياً: الأمثلة المُثنَّاة

أهتمّ ابن مَالك في أمثلتِهِ بالألفاظ المثنَّاة، وقبل تناول تلك الأمثلة نتوقَّف عند(المثنَّى) لغةً واصطلاحاً، فالمثنَّى لغةً: من ثنَى الشَّيء ثنياً؛ أيْ: ردَّ بعضه على بعضٍ، والثَّنْي: واحد أثناء الشَّيْء، أيْ: تضاعيفه، وفي وصف سيدنا أبي بكر الصّديق (رَضِيَ اللهُ عنهُ) أنه كان يُثْني ثوبه عليه من سعتِهِ، أيْ: يعطفه، وثنيت الشَّيْء ثنياً، أيْ: عطفته، وثناه أيْ: لفه [1].

وأمَّا المثنَّى اصطلاحاً: فـ((هو الاسم الدالّ على اثنينِ أو اثنتينِ بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها وعطف مثله عليه))[2]، والمثنَّى من الأسماء ما لحق آخر مفرده ألف في رفعه، نحو: (مسلمانِ)، أو ياء مفتوح ما قبلها في النَّصب والجرّ، نحو: (مسلمَينِ)، ليدلَّ على أنَّ معه مثله من جنسهِ[3].

وقد بلغ عدد الأمثلة التي تمثَّل بها ابن مَالك (ثلاثة) أمثلة، يمكننا تقسيمها على قسمينِ:

1- المذكرة:

وقد تجلّت هذه الأمثلة في موضعينِ؛ مِنْهَا قول ابن مَالك في باب(المضاف إلى ياء المتكلّم):

آخِر مَا أُضِيفَ لليَا اكْسِرْ إذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلاً: كَرَامٍ وَقَذَا[4]

أوْ يَكُ كَابْنَينِ وَزَيْدِينَ؛ فَذِى جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِى[5]

أيْ: يجبُ كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلّم، إلا أن يكون مقصوراً أو منقوصاً أو مثنىً أو مجموعًا على حدّه، قد سَبَقَ تحليل البيت الأوْل اثناء دراستنا في الموضوع السَّابق (المشتقّات) لذا سنقصر الحديث عنه، وأشار بقوله: (أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ) إلى المثنَّى، والمراد بـ(ابنينِ) هنا مثال للمثنى، مفرده (ابن)، وفُهِمَ من كلامهِ أن آخر المضاف إلى ياء المتكلّم يكون مكسوراً، إلاّ أن المثنَّى لا يكون ما قبل الياء فيه مكسوراً[6].

---

(1) ينظر: لسان العرب: مادة (ثنى)، 14/ 115.

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي: 133/1.

(3) أساس النَّحْو، علي بن محمد الموسوي: 211.

(4) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 31.

(5) م. ن: 31.

(6) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفيَّة ابن مالك: 294/1.

1– المؤنَّثة:

ورد لهذا القسم مثال واحد يقول فيه ابن مَالك في باب (المُعْرَبُ وَالمَبْنيّ):

(كِلْتَا) كَذَاكَ (اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ) كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ[1]

أيْ: أن المثنَّى يرفع بالألف و(كلا) كذلك إذا وُصِلت بمضمر وهي مضافة إليه، و(كلتا) كذلك، أمَّا (اثنان واثنتان) فتجريانِ في التثنية كـ(ابنينِ وابنتينِ)، المثنيينِ حقيقةً، وتحلّ الياء في كل ما سبق محلَّ الألف في حالتي الجر والنصب، وما قبلها يكون مفتوحاً وتكون اليَّاء نيابة عن الفتحة وعن الكسرة[2].

ونستطيع القول إن الأمثلة التي أخذَ بها ابن مَالك تدلُّ على البساطة والتَّيسير من أجل تسهيل المادة النَّحْوية، وهذا ما تقتضيه أساليب التعليم التي ينبغي أن تكون خاليةً من التَّعقيد.

2– أمثلة الجموع:

قبل أن ندخل في ذكر أمثلة الجموع الواردة عند ابن مَالك نتوقف عند الجمع ودلالته؛ فهو لغةً: ((أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تضامّ الشّيء، يُقَالُ: جمعت الشّيء جمعاً))[3].

وهناك اتجاه يقوم على تعريف الجمع بالنظر إلى ضده، ومنهم ابن دريد (ت391هـ)، فهو يرى: ((أن الجمع يكون بعد التفريق))[4].

وأمَّا اصطلاحاً فإن أقدم تعريف وجدناه للجمع قولُ الرُّماني (ت 384هـ) إن: ((الجمع صِيغَة مَبْنِيَّة من الوَاحد للدلالة على العدَد الزَّائدِ على الاثْنَيْنِ))[5]، وأفاد قوله: للدلالة على العدد الزائد على الاثنينِ، إخراج المثنَّى؛ لأنَّه صيغة مبنية من الواحد، ولكنَّه ليس جمعاً.

والجمع في اصطلاح النُّحْاة: ما دلّ على أكثر من اثنينِ، وعند اصطلاح اللغويينَ: ما دلّ على اثنينِ أو أكثر[6].

والفرق بين تعريف النُّحْاة وتعريف اللغويينَ أن الجمع عند النُّحْاة يبدأ من ثلاثة فما فوقه، وعند اللغويينَ يبدأ من اثنينِ فصاعداً،واستدل اللغويون على ذلك بقوله تعالى:**{**إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا **} [التحريم: 4].**

---

(1) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 3.

(2) ينظر: ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك: 65/1.

(3) مقاييس اللغة: مادة (جمع)، 497/1.

(4) كتاب جمهرة اللغة : مادة (جمع)، 103/1.

(5) رسالة الحدود: 1/ 68 .

(6) ينظر: الفوائد والقواعد، الثمانيني: 116– 130.

وتعرف اللغة العربيَّة أنواعاً مختلفة من الجموع، مِنْهَا الجموع التي تنتهي بلواحق ويعرف هذا النوع عند النُّحْاة، بالجمع السَّالم، ومِنْهَا جموع لا تنتهي بلواحق مطردة وهذا النوع يعرف عندهم بجمع التَّكسير، والجمع يكون في الأسماء دون الأفعال والحروف؛ لأنَّ الأفعال تجري مجرى الجنس، والجنس لا نهاية له، ومالا نهاية له فالزيادة عليه محال.

أمَّا علَّة عدم جمع الحرف؛ فلأنَّ الحرف لا معنى له يُفهم في نفسه، وإنما يُفهم معناه إذا اتصل بغيره [1].

وبناء على ما تقدم من أنواع نقسّم هذا المبحث على ما ورد من جموع عند ابن مَالك وفقَ الآتي:

أوّلاً: الجموع التي تنتهي بلواحق

1 – جمع المُذَكَّر السَّالم: وهو ما دلَّ على أكثر من اثنينِ بزيادة واو ونون أو ياء ونون على مفرده، وسُمِّي سالماً؛ لسلامة بناء مُفْرَده من التَّغيير [2].

ولم يتمثَّل ابن مَالك لجمع المُذَكَّر السَّالم إلا في موضع واحد فقط، يقول في باب (المضاف إلى ياء المتكلّم):

آخِرِ مَا أُضِيفَ لليَا اكْسِرْ، إذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلا كَـ(رَامٍ وَقَذَا)[3]

أوْ يَكُ كَـ(ابْنِينِ وَزَيْدِينَ)؛ فَذِي جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي[4]

أيْ: اكسر آخر الاسم الذي أضيف لياء المتكلم، بشرط ألا يكون هذا الاسم معتلَّ الآخر، وألا يكون كـ(ابنَينِ وزيدينَ)، أيْ: المثنَّى وجمع المُذَكَّر وشبههما، وقد سبق تحليل هذا البيت في الأمثلة المثنَّاة والمشتقّات، وقد استوجب التَّمْثِيل إعادتَه؛ لكونه يشمل الأمثلة المثنَّاة والمجموع[5].

وأمَّا المُلحَق بجمع المُذَكَّر السَّالم فقد تمثَّل بِهِ ابن مَالك بقوله في باب (المُعرَب والمبنيّ):

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلحِقَ، وَالأَهْلُونَا

أُولُو، وَعَالَمُونَ،عِلّيُونَا وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسّنُونَا

---

(1) ينظر: جموع التكسير واستعمالاتها في القرآن الكريم– من فاتحة الكتاب إلى نهاية سورة النساء–، (رسالة دكتوراه)، خميس محمد مبايع، إشراف: محمد أحمد الشامي، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم – السودان، 2011م: 28.

(2) النَّحْو الأساسي ، أحمد مختار عمر وآخرون: 98.

(3) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 31.

(4) م. ن: 31.

(5) ينظر: ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك: 383/2.

وَبَابُهُ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ[1]

فقد ذكرَ ابن مَالك أسماء غير مستوفيةٍ لشروط جمع المُذَكَّر السَّالم، وهي: (عشرون وبابه، وهي: عشرون، وثلاثون،... تسعون)، و(أهلون)، و(عَالمُون)، و(علِيّون)، و(أرَضُون)، و(وسَنُون وبابُهُ).

وخلاصة الأمر في هذه الأسماء أن مفرداتها لا تصلح لجمع المُذَكَّر السَّالم ولذلك اعتبرت ملحقةً به، وهي مجموعة من الكلمات السَّماعية التي سُمعت عن العرب وجاءت عنهم فيُعمل بها ولا يُقاس عليها غيرها، وهذه الملحقات المذكورة تُعامل معاملةَ جمع المُذَكَّر السَّالم، فترفع وتكون علامة رفعها (الواو)، وتنصب وتجرّ وعلامة نصبها وجرّها (اليَّاء) كما هو الحال مع جمع المُذَكَّر السَّالم [2].

2 – جمع المؤنَّث السَّالم:

ويمكن تعريفه بأنَّه: ((ما تتحقق جمعيته بإضافة ألف وتاء إلى آخره))[3]، أو هو ما دلّ على أكثر من اثنتينِ بسبب زيادة معينة في آخره، أغنت عن عطف المُفْردات المتماثلة في المعنى والحروف والحركات بعضها على بعض، وتلك الزيادة هي: الألف والتاء في آخره، ولم يتمثَّل ابن مَالك لجمع المؤنَّث السَّالم بمثالٍ.

وأمَّا المُلحَق بجمع المؤنَّث السَّالم: فهو كلمات تأتي مثل جمع المؤنَّث السَّالم وتُعرب مثل إعرابه رفعاً بـ(الضمة)، ونصباً وجراً بـ(الكسرة)، وتنتهي بالألف والتاء، لكن لا مفرد لها من لفظها ولا يمكن تجريدها من الزّيادة[4]، وقد بلغت عدد الأمثلة التي تمثَّل بها ابن مَالك للمُلحق بجمع المؤنَّث السَّالم (مثالينِ) فقط، ومثالهما قول ابن مَالك في باب (المُعْرَبُ وَالمَبْنِيَّ):

كَذَا (أُولاتُ) وَالذِّي اسْمَاً قَدْ جُعِلَ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضَاً قُبِلْ[5]

يشيرُ ابن مَالك بهذا البيت إلى المُلحق بجمع المؤنَّث السَّالم؛ وهو نوعانِ؛ الأول: (أولات) وهو اسم جمع بمعنى (ذوات) ولا مُفْرَد له من لفظه، و الثاني: ما سُمَّي به من جمع المؤنَّث السَّالم، ومنه (أذْرعَات)، وهو اسم موضع بالشَّام [6]، ((وقد عاملها العرب

---

(1) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 3.

(2) ينظر: النَّحْو المصفى، محمد عيد: 67.

(3) معجم المصطلحات النَّحْوية والصَّرفية: 49.

(4) ينظر: جامع الدروس العربيَّة، الغلاييني: 21.

(5) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 4.

(6) ينظر: شرح ابن النَّاظم على ألفية ابن مالك: 29/1.

الفصحاء تارةً بالمنع من الصَّرف وأخرى بالصَّرف، وتارة بالتَّنوين وأخرى بلا تنوين، ونجد النَّحْويينَ يعلّلون هذا التَّنوع عند الفصيح بأنه تارةً نظر إلى الكلمة باعتبار أصلها قبل التَّسمية ومن ثمُّ كانت منصرفة، وعندما منعوها من الصَّرف نظروا إليها باعتبار التَّسمية والحالة الراهنة، ومنهم من جمع بين النَّظرتين فجرّها بالكسر نظراً إلى أصلها قبل التَّسمية ومنعها من التَّنوين نظراً إلى وضعها الجديد، وهذا الأمر إنما يدلُّ على عمق التَّفكير النَّحْوي في الرَّبط بين حالة الكلمة وما تستحقه في تاريخ معين، وما تتأثر به نتيجة تحولها الدلالي في تأريخ أخر))[1].

ثانياً: الجموع التي لا تنتهي بلواحق

وهي جمع التَّكسير، وهذا الجمع أعمَ الجموع وأشملها؛ فسُمِّي باسم الجمع الشَّامل، وكل ما يجمع بالواو والنّون يجمع بالتَّكسير، فتقول: زيدونَ، وأزياد، وزيود، وتقول في هندات: أهناد، وهنود فتكسره هو الآخر.

وأمَّا من ناحية التَّعريف فهناك تعريفات كثيرة ذكرها العلماء له قديماً وحديثاً، وهذه التَّعريفات مع اختلافها في الألفاظ إلاّ أنها تتفق في المعنى، فمن هذه التَّعريفات أنَّه: الاسم الدالّ على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغته لفظاً أو تقديراً [2].

وهو أيْضاً ما دلّ على أكثر من اثنينِ، بتغيير ظاهر كـ(رَجُل ورِجال)، أو مقدر (كفُلْكٍ) للمفرد والجمع[3] .

وقد بلغ عدد الأمثلة التي تمثَّل بها ابن مَالك لجمع التكسير(ثمانية) أمثلة، نكتفي مِنْهَا بقول ابن مَالك في باب (الإبْدَال):

وَالمدُّ زِيدَ ثالِثاً فِي الوَاحِدِ هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالقَلاَئِدِ[4]

أيْ: ((يبدلُ همزةً ما ولى ألف الجمع، الذي على مثال (مَفَاعِل) إن كان مدَّةً مزيدة في الواحد نحو: (قلادة، وقلائد)، فلو كان غير مدَّة أو مدَّة غير مزيدة لم يبدل؛ نحو: (قسورة،وقساور))[5] .

---

(1) نظرات نحوية، أ. د محمد ذنون يونس: (مقال) برقم 559.

(2) ينظر: حاشية الصَّبان على شرح الأشموني ، الصَّبان: 120.

(3) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 351/2.

(4) ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو: 68.

(5) شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك: 596/1.

الخاتمة:

- نستطيع القول إن الأمثلة التي أخذ بها ابن مالك تدلُّ على البساطة والتَّيسير من أجل تسهيل المادة النَّحْوية وهذا ما تقتضيه أساليب التَّعليم التي ينبغي أن تكون خالية من التَّعقيد، فطالب اليوم لا يشعر بالغرابة من أمثلةِ ابن مَالك المصنوعة؛ لأنها تُحاكي السَّياق الحياتي لكلّ مجتمع وفي أي زمان.
- إن ابن مَالك في أمثلتهِ المصنوعة لم يُحاكِ أو يقلد النُّحْاة الذين سبقوه إلا في مواضع معدودة لا تتجاوز 20٪ من مجموع أمثلة الألفيَّة عامَّة، فليس كل مثال مكرر عيباً أو مشيناً، وليس كل مثال جديد هو مقبولاً، وعليه يمكن القول إن ابن مَالك في أمثلتِهِ السَّابقة كان معتدلاً فلم أقف طيلة دراستي على مثالٍ يخرج عن حدود الأدب.
- يتضح لنا من خلال البحث أن ابن مَالك أكثر التَّمثيل بالفعل المبني للمعلوم، فالأفعال التي تمثَّل بها جاءت بهذه الصيغة وتوزعت حسب كثرة ورودها في الألفية: (الفعل الماضي)، ثُمَّ (فعل الأمر)، ثُمَّ (المضارع)، ولعلَّ العلَّة في ذلك، ما ذهبَ إليهِ بعض النُّحْاة من أن (الفعل الماضي) هو: الأصل، أمَّا أقسام الكلام فنجد أن ابن مَالك أكثر التَّمْثِيل بـ(الاسم) ثُمَّ (الفعل) ثُمَّ (الحرف) في ستة مواضع فقط.
- بعد البحث والتقصي الشديدينِ يمكن القول إن ابن مَالك أكثر من التَّمْثِيل بأعلام الأناسيّ المذكرة؛ وذلك لأنَّ المذكر هو الأصل والتأنيث هو فرع عليه.
- أكثر ابن مالك من التَّمْثِيل لجمع التكسير حتى بلغ مجموع الأمثلة التي تمثَّل بها(ثمانية) أمثلة، أمَّا جمع المذكر السَّالم فقد تمثَّل بهِ في موضع واحد، في حين لم يتمثَّل لجمع المؤنَّث السَّالم قط؛ ولعلَّ العلَّة في ذلك كون جمع التكسير أعمَ الجموع وأشملها.

ثبت المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب المطبوعة

• **أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك الاندلسي**، ألفيَّة ابن مالك في النحو والتَّصريف المُسماة الخُلاصة في النحو، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج،الرياض . السعودية، د.ط، د.ت.

• **ابن السراج، أبو بكر محمَّد بن السري بن سهل (ت316هـ)**، الأصول في النَّحْو، تحقيق: محمَّد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة . مصر، ط1، 2009م.

• **ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين (ت 686هـ)**، شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2000م.

• **ابن دريد، أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت321هـ)**، كتاب جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت . لبنان، ط1، 1987م.

• **ابن سيده ، أبي الحسن علي بن إسماعيل (ت 458هـ)**، المخصص، دار الكتب العلمية ، بيروت. لبنان، د.ط، د.ت.

• **ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله العقيلي الهمذاني (ت769هـ)**، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ومعه: كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار ابن كثير، دمشق–سوريا، ط1، 2010م.

• **ابن علي بن يعيش (ت643هـ)**، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ط1 ، د.ت.

• **ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت 395هـ)**، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط، 1979م.

• **ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت767هـ)**، إرشاد السالك إلى حل ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: محمد بن عوض السهلي، مكتبة أضواء السلف، الإسماعيلية – مصر ، ط1 ،2002م.

• **ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، الأنصاري (711هـ)**، لسان العرب، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان،ط3، 1999م.

• **أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384هـ)**، رسالة الحدود، الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان . الأردن، د. ط، د. ت.

• **أبو العباس سيّد أحمد**، حاشية أبي العباس سيّد أحمد بن محمد ابن حمدون بن الحاج على شرح الإمام أبي زيد سيدي عبد الرحمن المكودي، دار الفكر، بيروت– لبنان، د.ط،2003م.

• **أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت442هـ)**، الفوائد والقواعد، تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، د.ط، 2002م.

• **أحمد مختار عمر وأخرون**، النحو الأساسي، دار السلاسل، الكويت، ط 4، 1994م.

- **البغداديّ، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)**، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط 4، 1997م.
- **التهانوي، ابن القاضي محمد بن علي (ت بعد 115 8هـ)**، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التقيم وإشراف ومراجعة: د.رفيق العجم، تحقيق: د.علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربيَّة: عبدالله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرونَ، بيروت – لبنان، ط1، 1996م.
- **الجاحظ، أبي عثمان عمرو بن بحر(ت255هـ)**، كتاب الحيوان، تحقيق:عبد السلام هارون، مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة – مصر، ط2، 1965م.
- **جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ)**، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1998م.
- **الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن الشافعي (ت1287هـ)**، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، ذوي القربى، قم– ايران، ط1، د.ت.
- **الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمَّد بن أبي بكر الحنفي (ت 660هـ)**، مختار الصحاح ، تحقيق: يوسف الشيخ محمَّد، المكتبة العصرية، بيروت . لبنان، ط5، 1999م.
- **الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر (ت794هـ)**، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة – مصر، د. ط، 2006م.
- **سميح عاطف الزين**، الأمثال والمِثل والتمثُّل والمثُلات في القرآن الكريم، دار الكتب المصري، القاهرة– مصر، ط 2، 2000م.
- **سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (180هـ)**، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتلة الخانجي، القاهرة – مصر، ط3، 1988م.
- **السيد الشريف الجرجاني، علي بن محمد (816هـ)**، التعريفات، تحقيق ودراسة:محمد صديق المنشاوي،دار الفضيلة،القاهرة – مصر، د. ط، د.ت.
- **السيرافي، أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المزربان (ت 368هـ) .** شرح كتاب سيبويه ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 2008م.
- **الشَّاطبي، إبراهيم بن موسى أبو إسحاق (ت 790هـ)**، المقاصد الشَّافية في شرح الخُلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 2007م.
- **الصَّبان، أبو العرفان محمَّد بن علي الشافعي (1206هـ)**، حاشية الصَّبان على شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة . مصر، د.ط، د. ت.
- **عبَّاس حسن (ت 1398هـ)**، النَّحْو الوافي، دار المعارف، مصر،ط3، د.ت.

- **عـلاء الـدين محمد (ت539هـ)**، تحفـة الفقهـاء، السـمرقندي، دار الكتـب العلميـة، بيـروت– لبنـان، ط1، 1976م.
- **علي بن محمَّد الموسوي**، أساس النَّحْو، مكتبة الصدوق، طهران – إيران، د.ط، 1965م.
- **القاضي عياض، أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض (ت 544هـ)**، شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمَّى إكمال المعلم بفوائد مُسلم، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة – مصر، ط1، 1998م.
- **الكفـوي، أبـو البقـاء أيـوب بـن موسـى الحسـيني (ت1094هـ)**، الكليـات معجـم فـي المصـطلحات والفـروق اللغويـة، اعتنـى بـه: عـدنان درويـش ومحمد المصـري، مؤسسـة الرسـالة، بيـروت–لبنـان ، ط2 ، 1998م.
- **محمد سمير نجيب اللبدي**، معجم المصطلحات النَّحوية والصَّرفية، مؤسسة الرسالة ، بيروت . لبنان، ط1، 1985م.
- **محمد عبـد العزيـز النجـار**، ضـياء السَّـالك إلـى أوضـح المسـالك، مؤسسـة الرسـالة، بيـروت–لبنـان، ط1، 2001م.
- **محمد عيد**، النَّحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة – مصر، د.ط،2009م.
- **محمـود شـكري الألوسـي (ت1342هـ)**، إتحـاف الأمجـاد فـي مـا يصـح بـه الاستشـهاد، تحقيـق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة الرشاد، بغداد –العراق، د. ط، 1982م.
- **مصـطفى الغلاييـنـي**، جـامع الـدروس العربيـة، راجعـه ونقحـه: د. عبـد المـنعم خفاجـة، منشـورات المكتبـة العصرية، صيدا . لبنان، ط3، 1993م.

ثالثاً / الرسائل والأطاريح:

- **خميس محمد مبايع**، جموع التكسير واستعمالاتها في القرآن الكريم – من فاتحة الكتاب إلى نهاية سورة النساء–، (رسالة دكتوراه)، إشراف: محمد أحمد الشامي، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم – السودان ، 2011م .
- **شهر العيد مئازات**، اسم الفاعل وقواعده – دراسية أصولية تطبيقية – ، (رسالة ماجستير)، إشراف: قحطان عبدالرحمن الدوري، جامعة آل البيت، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، قسم الفقه وأصوله، 2005م.

رابعاً / مقالات الشبكة المعلوماتية:

- مقـال أ.د. محمَّـد ذنـون يـونس، علـى صـفحته علـى الفـيس بـوك بعنـوان نظـرات نحويـة بـرقم (559).